ثانيا : ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى (*)
دراسة اجتماعية ميدانية

تتخذ هذه الدراسة من العلاقة بين التحولات والتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التى تصيب البناء الاجتماعى فى المجتمعات النامية ، وظاهرة الرشوة مع التركيز على مصر محور تركيزها . إذ أن المجتمعات الإنسانية فى مراحل تغيرها وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، أو من نظام إلى آخر قد تتعرض لظهور بعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عن سرعة هذا التغير وفجائيته من ناحية ، أو إلى عدم ملائمة تلك التغيرات الجديدة لأوضاع المجتمع الحالية من ناحية أخرى .

ويعد المجتمع المصرى أحد المجتمعات التى ووجهت ببعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية أثناء فترات التحول ، والتى حددتها الدراسة بالفترة منذ صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٤ ، وقد اتخـــذت هذه المشكلات صوراً شتى كان من شأنها تعويق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، وتعد الرشوة أحد تلك المشكلات التى تمثل خطراً بالغا على النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى للمجتمع المصرى .

بمعنى أكثر تحديداً فإن هذه الدراسة ـ من وجهة نظرنا ـ تحاول الإجابة على التساؤل التالى :

هل هناك علاقة بين فترات التحول التى يمر بها المجتمع ، وظهور أو

(*) قدمت هذه الدراسة السيدة / شادية على فؤاد تناوى للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع فى صيف ١٩٧٦ ، وقد أشرف عليها الدكتور حسن الساعاتى أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، وإشترك فى مناقشتها الدكتور سمير نعيم أحمد أستاذ علم الاجتماع المساعد بالكلية ، والأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية / جامعة الأزهر .

ارتفاع معدلات الرشوة ؟ ويمكن صياغة هذا التساؤل فى صورة أخرى ما هى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة الرشوة فى المجتمع ؟ سواء كانت قانونية : إجراءات الضبط الجنائى والمحاكمة ، أو خاصة بطبيعة التنظيم المؤسسى والإدارى ؟

ذلك هو موضوع الدراسة ، حاولنا قبل الدخول فيه بكل تفصيلاتا ومحتوياته أن نعطى فكرة مبسطة عنه توضح للدارسين إلى أى من فروع العلم تنتمى هذه الدراسة ؟ إذ نجد أن القائمة بها تشير إلى تصنيفها وفقا لمجالات البحث فى علم الاجتماع القانونى Sociology of law من جهة ، وعلم الاجرام Criminology من جهة أخرى، فاهتمام علم الاجتماع القانونى يتيح للدراسة فهما أعمق لظاهرة الرشوة نظراً لعلاقتها الوثيقة بكل من القانون والمجتمع ، فضلا عما يتيحه لنا من قدرة على الكشف عن دور القوانين الخاصة بالرشوة ،وإجراءات الضبط الجنائى،والتحقيق، والمحاكمة فى إنتشار هذه الظاهرة ، هذا بالإضافة إلى محاولة الكشف عن مدى فاعلية القاعدة القانونية فى الحد من هذه الظاهرة.أما علم الجريمة فيمكن من خلال فهم ظاهرة الرشوة كجريمة وأسبابها فى المجتمع .

ونأتى إلى صياغة مشكلة البحث لكى نؤكد أن الصياغة بهذه الصورة مناسبة إلى حد كبير ، وبخاصة أن هذا الموضوع بالذات بحاجة إلى عنوان فرعى ، حيث أن صياغة مشكلة البحث كما جاءت فى العنوان الرئيسى : « ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى » لاتشير أبدا إلى التناول السيسيولوجى لهذا الموضوع ، وإنما يمكن أن تعكس للقارىء أن التناول الحقيقى لها سيكون من وجهة النظر القانونية وليست الاجتماعية . ومن هنا تبرز أهمية العنوان الفرعى : دراسة اجتماعية وميدانية فى توضيح طبيعة ذلك التناول السسيولوجى . إلا أننا برغم ذلك لانؤيد الباحثة فى صياغتها لهذا العنوان الفرعى ، إذ أنها فى الحقيقة وبتتبع محتويات الدراسة لم تقم بأية دراسة ميدانية .إنما كل ما قامت به هو تحليل مضمون Content analysis لبعض قضايا الرشوة فى المجتمع المصرى بلغ إجمالى عددها ٦٠،

قضية ، بالإضافة إلى إجراءها عدداً من المقابلات الفردية والجماعية لبعض المسئولين عن تنفيذ القانون وتطبيقه ، إلى جانب مقابلات مع بعض رجال القانون فى مصر . وأخيراً إستعانت الباحثة بالتحليل الإحصائى لتقارير وإحصاءات الأمن العام المتصلة بهذه الظاهرة . إذن فلم تقم الباحثة بدراسة ميدانية على النحو المتعارف عليه ، حيث لم تصمم صحيفة إستبيان ، أو إستمارة مقابلة لكى توجهها على سبيل المثال للمتهمين فى قضايا الرشوة للتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى إقترافهم هذه الجريمة . ومن هنا فقد كان على الباحثة أن تختار صياغة مناسبة للعنوان الفرعى يعكس فعلا الموضوعات التى تناولتها فى محتوى الدراسة ، لذا فقد كان مفروضا أن يكون العنوان الفرعى : « دراسة سسيولوجية لبعض قضايا الرشوة . » أو « دراسة اجتماعية ، وتحليل محتوى لبعض قضايا الرشوة . » ذلك شأن صياغة مشكلة البحث .

ولقد أثارت تلك الدراسة فى ذهن القائمة بها مجموعة من التساؤلات حاولت الإجابة عليها ، وذلك على النحو التالى :

التساؤل الأول : ما هى العلاقة بين النظام الاجتماعى - الاقتصادى Scio-Economic Institution وإنتشار ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية ، وذلك كما يلى :

- ما هى العلاقة بين التحولات التى مر بها المجتمع المصرى ، وإنتشار ظاهرة الرشوة ؟

- ما هى العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والحروب التى مر بها المجتمع المصرى وإنتشار هذه الظاهرة ؟

- هل هناك علاقة بين فترات عدم الإستقرار الاقتصادى ، وإزدياد معدلات هذه الظاهرة ؟

التساؤل الثانى : ماهى العلاقة بين التنظيمات والمؤسسات القائمة ، وظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسى الثانى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- هل يؤدى تزايد الإجراءات وتعقدها إلى إنتشار الرشوة ؟
- هل عدم توصيف الوظائف فى الدولة يؤدى إلى تزايد الرشوة ؟
- ما هو الدور الذى يمكن أن تسهم به الرقابة على موظفى الدولة فى انتشار الرشوة ؟
- هل التمايز بين موظفى القطاع العام، وأصحاب المشروعات الخاصة له دور فى انتشار الرشوة ؟

التساؤل الثالث : ما هو الدور الذى يقوم به القانون وإجراءات تنفيذه فى إنتشار وإقتراف الرشوة فى المجتمع المصرى ؟

ويتضمن هذا التساؤل الرئيسى الثالث مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هى العلاقة بين إجراءات الضبط الجنائى ، والمحاكمة ، وإنتشار الرشوة ؟
- هل التمايز بين أفراد المجتمع فى تطبيق القوانين يؤدى إلى انتشار الرشوة ؟
- ما هو الدور الذى يلعبه المسئولون عن تنفيذ القانون فى انتشار الرشوة ؟
- ما هى درجة فاعلية القاعدة القانونية فى الحد من إنتشار الظاهرة ؟

تلك هى تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية ، وبناءاً على تلك التساؤلات فقد حددت الباحثة الهدف الأساسى من الدراسة فى الكشف عن بعض العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى وذلك من خلال تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة أبعاد ، الأول : اقتصادى ، والثانى : مؤسسى ، والثالث والأخير فيتمثل فى البعد القانونى وإجراءاته . أى أن الدراسة بصورة واضحة تحاول التعرف على « تأثير العـوامل الاقتصادية ، والمؤسسية ، والقانونية على إنتشار ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى .

، ولكى تحقق الباحثة هذا الهدف فقد قسمت دراستها إلى بابين يتضمنان ثمانية فصول ، يتناول الباب الأول : الأسس النظرية والمنهجية لظاهرة الرشوة ، وقد إنقسم إلى أربعة فصول : إهتم الأول بعرض التطورات النظرية المتباينة فى المشكلات الاجتماعية ، ثم تلاه الفصل الثانى مركزاً على نظريات التغير الاجتماعى فى الفكر السسيولوجى ، بإعتبار أن الرشوة ظاهرة تبرز فى فترات التحول والتغير فى المجتمعات النامية ، وأعقبه الفصل الثالث بعنوان : ظاهرة الرشوة وعلم الاجتماع القانونى ، مركزاً على دور قوانين الرشوة فى الضبط الاجتماعى لأفراد المجتمع ، وإختتم هذا الباب بالفصل الرابع الذى عرض لبعض الدراسات التى أجريت على ظاهرة الرشوة فى المجتمعات النامية ، وهى خمس دراسات : الأولى عن الرشوة فى مجتمعات جنوب آسيا لميردال ، والثانية : للرشوة فى مجتمعات غرب أفريقيا لمالك ميلان ، الثالثة : لسسيولوجية الرشوة فى مجتمعات آسيا وأفريقيا ، والرابعة والأخيرة لجرائم الرشوة فى التشريع المصرى والقانون المقارن لخفاجى .

أما الباب الثانى فكان بعنوان ظاهرة الرشوة وواقع المجتمع المصرى وتتضمن أربعة فصول ، عالج الفصل الخامس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة الرشوة فى المجمع المصرى ، وركز الفصل السادس

على ظاهرة الرشوة وفترات التحول الاشتراكى ، بينما إهتم الفصل السابع بقضايا الرشوة وإحصاءاتها والذى تمثل فى تحليل مضمون قضايا الرشوة ، وذلك للكشف عن عوامل إنتشار الرشوة فى المجتمع المصرى كهدف رئيسى تسعى الدراسة للكشف عنه ، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن هذا الفصل تحليل للإحصاءات الخاصة بجريمة الرشوة ومعدلاتها فى المجتمع المصرى . وخصص الفصل الثامن والأخير لمناقشة نتائج الدراسة ، وذلك فى ضوء الإطار النظرى للدراسة والدراسات والكتابات السابقة حول موضوع البحث ، وأهداف الدراسة الرئيسية وتساؤلاتها الأساسية .

وتدخل هذه الدراسة ضمن تلك الدراسات التى تتبنى اتجاه أو رؤية نظرية محددة ، فالدراسة الراهنة قد تبنت الاتجاه المادى سواء فى تفسيرها للرشوة كمشكلة اجتماعية ، أو تفسيرها للتحولات أو التغيرات الاجتماعية المؤثرة على زيادة معدلات الرشوة فى المجتمع .

فإذا كانت الدراسة تهدف إلى الكشف عن عوامل إنتشار الرشوة فى المجتمع المصرى ، وذلك فى ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية التى يمر بها المجتمع كعوامل تساهم بشكل أو بآخر فى إنتشار الظاهرة فقد إعتمدت الدراسة على الاتجاه المادى فى تفسير المشكلات الاجتماعية والجريمة .

كذلك تشير الباحثة إلى أنه يمكن التقرير بأن الاتجاه المادى بتأكيده على دور إسلوب الإنتاج بعامليه : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج يعد أنسب الإتجاهات للكشف عن عوامل إنتشار الرشوة وتحديد الدور الذى يمكن أن يقوم به تغير النظام الاقتصادى كبناء أساسى فى إنتشار ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى . أى أن الدراسة من حيث نوعها أو نمطها قد تبنت الاتجاه المادى لتفسير العوامل المؤثرة على ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى :

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية ، فيمكن أن نشير إلى أن الدراسة قد صاغت مجموعة من التساؤلات الرئيسية لتحقيق أهدافها ، ولذلك استعانت بالمنهج التاريخي، أو على حد قولنا الاتجاه التاريخي لتتبع تلك التحولات التي طرأت على المجتمع المصرى فى علاقتها بالمشكلات الاجتماعية التى تصاحب تلك التحولات فى فترات تاريخية معينة ، كذلك تمثل إستخدام هذا الاتجاه فى التتبع التاريخي لتطور القوانين والتشريعات الخاصة مع ربطها بالتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى تاريخيا .

ولقد استخدمت الدراسة ثلاث من أدوات أوتكنيكات البحث لكى تستطيع تحقيق نتائجها ، وتمثلت أولى هذه الأدوات فى تحليل المضمون ، وذلك من خلال تحليل مضمون ٥٦ قضية من قضايا جريمة الرشوة خلال الفترة من ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٤ ، بالإضافة إلى بعض التقارير الرسمية وغير الرسمية ، ومحاضر الجلسات التى يحاكم فيها المتهمين بقضايا الرشوة . أما الوسيلة الثانية من الوسائل التى إعتمدت عليها الدراسة فهى البيانات الإحصائية، وذلك للتعرف على حجم الظاهرة ومعدلاتها فى الفترات التاريخية المختلفة للمجتمع المصرى ، وقد ركزت الباحثة على البيانات الإحصائية المتمثلة فى تقارير الأمن العام ، التى توضح عدد الجنايات المبلغ عنها خلال السنوات المختلفة ، والحالة الاجتماعية للمتهمين ، وعددهم وتوزيعهم حسب فئات أعمارهم ، ومهنهم ، كذلك إعتمدت الدراسة على المصدر الرئيسى للإحصاء (تقارير الأمن العام) ، وإستعانت الباحثة بالإضافة إلى هاتين الوسيلتين بطريقة المقابلة (الفردية ــ الجماعية) حيث قامت بمقابلة بعض المسئولين عن تنفيذ القانون وتطبيقه ، إلى جانب مقابلات مع بعض رجال القانون فى مصر ، وقد لجأت لهذه الطريقة لوجود بعض الغموض فى بعض القضايا ، أو لتوضيح بعض الإستفسارات حول بنود القوانين الخاصة بالرشوة . وقد حاولت الباحثة من خلال تلك المقابلات التعرف على إتجاهات هــذه الفئة بالذات نظراً لإسهامها بشكل أو بآخر

إنتشار الرشوة أو الحد منها ، وقد تحددت موضوعات هذه المقابلات في النقاط التالية :

(أ) رأى المسئول عن أسباب وعوامل إنتشار ظاهرة الرشوة الذى يعانى منها المجتمع المصرى .

(ب) رأى المسئول عن حجم الظاهرة بالنسبة لهذه المرحلة أو تلك الفترة الحالية ، والفترات السابقة ، وتفسيره لها .

(جـ) مقترحاته بشأن التغلب أو الحد من هذا الإنتشار ، وتفسيراته لبعض القوانين الخاصة بالرشوة .

وقد قامت الباحثة بإجراء هذه المقابلات مع مجموعة من المسئولين عن تطبيق وتنفيذ القانون من رجال الرقابة الإدارية ، ووكلاء النيابة ، والمحامين وضباط الشرطة الذين يعملون فى هذا المجال .

تلك هى الوسائل الثلاث التى استخدمتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة ، ومازال التساؤل الذى طرحناه منذ البداية فى حاجة إلى إجابة شافية ، ونتساءل مرة ثانية ! ! لماذا لم توجه الباحثة إستمارة مقابلة للمتهمين بعض قضايا الرشوة ؟ إننا نؤكد أنها لو كانت قد فعلت ذلك فإن النتائج التى كانت ستحصل عليها سوف تكون أصدق كثيراً من تلك النتائج التى خرجت بها فعلا ، والتى سوف نتناولها فى مكان آخر . فما يدرينا بصدق وموضوعية تلك القضايا التى قامت الباحثة بتحليل لمضمونها ؟؟ فهذه التحقيقات التى تتم مع بعض المتهمين فى قضايا الرشوة قد يغلب عليها صفة الدفاع ، ونفى التهمة أساساً ، وأقصد تضليل العدالة للحصول على البراءة . ووجه الغرابة هنا . أن الباحثة تهدف إلى التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تدفع هؤلاء الأفراد مقترفى هـذه الجريمة إلى إرتكابها أو إقترافها . فهل يمكن التعرف على تلك العوامل من خلال تحليل محتوى عدد من القضايا ؟ أم أن الموضوعية والصدق كانا يتطلبان من الباحثة توجيه

أية أداة إلى مقترفى هذه الجريمة لمعرفة الأبعاد الاجتماعية — الاقتصادية التى دفعتهم إلى إقترافها .

وقبل أن نتعرض لنتائج الدراسة ومناقشتها ، فيمكننا أن نتعرض بصورة سريعة وموجزة لتعريف مفهوم الرشوة من وجهتى النظر القانونية والاجتماعية ، وذلك حتى يتسنى للمهتمين بهذه الموضوعات من الاطلاع عليه ، فالتعريف القانونى للرشوة يؤكد على « أنها فعل يرتكبه موظف عام ، أو شخص ذو صفة عامة ، يحاول أن يتجر بوظيفته ، وذلك بأن يطلب أو يقبل ، أو يأخذ نقوداً ؛ أو هدية ، أو أية فائدة : مادية كانت أو معنوية لنفسه ، أو لغيره ، مقابل أداء ، أو الإمتناع ، أو الإخلال بعمل من أعمال وظيفته مع علمه بذلك » ، ولا يختلف التعريف الاجتماعى للرشوة عن تعريفها القانونى ، ولكنه يحاول أن يربطها بالظواهر الأخرى للتوضيح « فالرشوة جريمة جرمها القانون ، أى اعتبرها خروجاً عن قيم ومعايير المجتمع . فالرشوة ظاهرة اجتماعية عامة — نسبية فى المكان والزمان — وتتضمن الخروج عن قيم اجتماعية تتصل بأداء الفرد لوظيفته ودوره المحدد ، وإحساسه بالواجب الذى تفرضه هذه الوظيفة وهذا الدور ، بحيث يكون الدافع لانتهاك هذه القيم عرض أو قبول أو طلب فائدة خاصة لقاء هذا الإنتهاك » .

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة ، فيمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية تتمثل فى :

- مجموعة النتائج الخاصة بطبيعة النظام الاقتصادى — الاجتماعى وتغيره فى المجتمع المصرى .

- مجموعة النتائج الخاصة بطبيعة التنظيم المؤسسى والإدارى :

- مجموعة النتائج الخاصة بقوانين الرشوة ، وإجراءات الضبط الجنائى والمحاكمة .

- مجموعة النتائج الخاصة بالأوضاع الاقتصاديه لمقترفى الرشوة :

أما عن أهم النتائج الخاصة بطبيعة النظام الاقتصادى – الاجتماعى وتغيره المجتمع المصرى ، فقد إنتهت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين هذا النظام ، وإنتشار الرشوة ، فالرشوة أحد جرائم المال ذات الجذور الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتأثر وتؤثر بصورة واضحة على النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع ، وتسير هذه الظاهرة فى خط مواز مع إتجاه النظام الاقتصادى إلى التطبيق الاشتراكى . أو بمعنى أكثر تحديداً أنها ترتبط – ظاهرة الرشوة – بتطبيق المفهوم اللارأسمالى للتنمية .

فقد أكدت نتائج الدراسة هذا الصدد دور أخطاء التطبيق الاشتراكى ، وعدم إستقرار السياسة العامة للدولة ، ونظامها الاقتصادى فى إنتشار الرشوة ، ودور الأزمات الاقتصادية والحروب التى تؤدى إلى إرتفاع الأسعار ، وزيادة الضرائب ، وإنخفاض مستوى المعيشة لمعظم أفراد المجتمع . فى نفس الوقت الذى إتجهت فيه السوق إلى عرض كل السلع الإستهلاكية مع إرتفاع أسعارها وتأكيدها للقيم الاستهلاكية فى مواجهة الدخول المحدودة ، مما أدى إلى إنتشار الرشوة لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه القيم وإشباعها .

معنى ذلك أن الاتجاه المادى فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، والتغير ، والذى يؤكد ويركز على دور البناء الاقتصادى – الاجتماعى فى ظهور العديد من المشكلات هو الاتجاه الأمثل والأرحب لتفسير إنتشار هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى .

وفيما يتعلق بأهم النتائج التى خرجت بها الدراسة ، والخاصة بطبيعة التنظيم المؤسسى والإدارى وتفسيرها ، حيث أكدت على أن طول الإجراءات وتعقيدها ، والروتين ، وأمراض البيروقراطية ، وسوء تنظيم سير العمل فى مؤسسات الخدمات يؤدى إلى إنتشار الرشوة بصورة واضحة بين موظفيها والمترددين عليها . كما أكدت النتائج على دور تلك العلاقة غير المتكافئة بين

موظفى الدولة ذوى الدخول المحدودة ، وأصحاب المشروعات الخاصة المترددين للحصول على بعض التصاريح لأعمالهم ، والذين لا يتوانون عن دفع عدة آلاف من الجنيهات فى بعض الأحيان على سبيل الرشوة مقابل تحقيق هذه الأعمال فى أسرع وقت ممكن ، كما أكدت النتائج إنتشار الرشوة بين موظفى قطاعات الخدمات لعدم فاعلية وشكلية أو صورية الرقابة على أدائهم لأعمالهم مع الجمهور المتردد عليهم .

معنى ذلك أن الاتجاه المثالى فى دراسة المشكلات الاجتماعية لا يصلح أساسا لتفسير هذه المجموعة من النتائج حيث يؤكد على العوامل الشخصية والنفسية والمجتمعية فى إنتشار ظاهرة الرشوة، وبالتالى فقد أغفل هذا الاتجاه الدور المؤسسى فى حدوث هذه الظاهرة ، ومن ثم فإن الاتجاه المادى فى دراسته للمشكلات الاجتماعية أكثر إرتباطا بطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، حيث أن هذه المجموعة من النتائج تكمن فى طبيعة ذلك النظام الاجتماعى — الاقتصادى ، وإجراءاته التنفيذية المختلفة التى حتمت ظهور مثل هذه الظواهر السلبية المتمثلة فى الرشوة .

وفيما يتعلق بمجموعة النتائج الخاصة بقوانين الرشوة ، وإجراءات الضبط الجنائى والمحاكمة فقد أوضحت عدم فاعلية القاعدة القانونية الخاصة بجريمة الرشوة ، وإختلاف ردالفعل القانونى فرغم إتجاة المشرع المصرى إلى تشديد عقوبتها ، وتوسيع نطاق تجريمها إلا أن الإحصاءات تشير إلى إتجاهها نحو الزيادة، كما أكدت نتائج الدراسة بالإضافة إلى ذلك على دور التساهل وصورية إجراءات ضبط ومحاكمة المتهمين فى إنتشار هذه الظاهرة . فقد إتضح أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهى أقصى عقوبة يمكن أن ينالها مقترف الرشوة ، لم تطبق وتصل إلى حيز التنفيذ حتى الآن ، وذلك بعد مرور حوالى تسعة عشر عاماً على إصدرها ، وقد أوضحت النتائج إتجاه السياسة العامة للدولة وتشريعها إلى التستر على إنحرافات كبار موظفيها حفاظاً على ثقة أفراد المجتمع بقيادته .

وقد كان من شأن كل هذه الثغرات والفجوات فى تطبيق القانون أن تسهم بشكل أو بآخر فى إنتشار ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى. وتبعاً لإرتباط هذه الأوضاع والإجراءات بأوضاع وتغيرات النظام الاقتصادى — الاجتماعى فى فترات زمنية بعينها كان لابد من الاستعانة بذلك الاتجاه المادى الذى يوضح هذه العلاقة ويفسرها ، والذى يمكنه أن يحدد ماهيه العوامل التى تحد من تطبيق وتنفيذ القانون ، والعوامل التى تحتم تطبيق القانون على بعض أفراد المجتمع دون بعضه الآخر . والعوامل التى توضح دور تعقد وطول إجراءات التقاضى فى إنتشار الظاهرة .

وفما يتعلق بمجموعة النتائج الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمقترفى الرشوة وتفسيرها ؛ فقد إتضح من خلال تحليل كل من إحصاءات الرشوة وقضاياها أن الأوضاع الاقتصادية لمقترفى جريمة الرشوة لا يمكن فهم وتفسير مدى إسهامها فى إنتشار الرشوة بمعزل عن السياق العام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع تاريخيا .

فقد أشارت هذه المجموعة من النتائج إلى أن الموظف يعد أكثر الأنشطة الاقتصادية إقترافاً لجريمة الرشوة ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض المستوى الاقتصادى لهذه الفئة ، ممثلا فى ضعف مرتباتهم ، بالإضافة إلى صورية الرقابة على أعمالهم ، وبخاصة فى مجال مؤسسات الخدمات التى تتعامل بصورة دائمة ومباشرة مع قطاعات مختلفة من الجمهور ، مما يساعد على إنتشار الرشوة . كما أضافت النتائج أن ذوى الدخول المحدودة أو الفئات الدنيا فى المجتمع المصرى هى أكثر الفئات الاجتماعية إقترافا لجريمة الرشوة ، ومن ثم يشار إلى إنخفاض المستوى التعليمى ودوره فى إنتشار الرشوة ، وأن المرأة لاتقبل على إقتراف جريمة الرشوة ، وهذا ما يؤكد إستمرار القيم الاجتماعية المؤكدة لإلتزام الرجل بمسئولية الأسرة ، كما أكدت النتائج على دور التبعات والمسئوليات التى يتحملها بعض الأفراد تجاه أسرهم ، وبخاصة الإلتزامات الاقتصادية مما يؤدى إلى إنتشار الرشوة بينهم . وفى

ضوء هذه المجموعة من النتائج فإن الأخذ بالاتجاه المادى الذى يركز على ربط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل ، هو الأنسب والأرحب لتفسير هذه المجموعة من النتائج .

خلاصة القول أن الدراسة من خلال هذه المجموعات الأربع من النتائج قد أجابت على التساؤلات التى أثارتها ، وبالتالى فقد حققت أهدافها المنشودة : بمعنى آخر فقد إعتمدت الدراسة على الاتجاه التاريخى ، والذى خصصت له الباحثة فصلى الدراسة الخامس والسادس لتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة الرشوة منذ عصر محمد على حتى مرحلة التحول الإشتراكى التى وضحت بعد صدور قوانين يوليو الإشتراكية ١٩٦١ ، للإجابة على الهدف الأول من أهداف الدراسة الذى يشير إلى وجود إرتباط بين التغيرات والتحولات الاجتماعية – الاقتصادية وظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى .

وإعتمدت على المقابلات الفردية والجماعية للمسئولين عن تنفيذ قوانين الرشوة ، وبعض رجال القانون فى مصر ، وتحليل مضمون بعض قضايا الرشوة ، علاوة على الإحصاءات الخاصة بذلك فى تحقيق أهداف الدراسة الثلاثة ، وهى الخاصة بطبيعة التنظيم المؤسسى والإدارى ، وإجراءات الضبط الجنائى والمحاكمة ، وأخيراً الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتهمين فى تلك القضايا فى إرتباطها بظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى .

ولا نأخذ على الباحثة فى ضوء هذه النتائج التى خرجت بها من الدراسة إلا إعتمادها فقط على هذه الوسائل دون الأخذ فى الإعتبار صياغة وسيلة تستطيع من خلالها معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أدت بهؤلاء المتهمين فى هـذه القضايا الست والخمسين التى قامت بتحليل محتواها إلى إقتراف هذه الجريمة ، وربط هذه العوامل بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية

الحادثة فى المجتمع المصرى . هذا من جانب ، وما أهمية أن تتعرض الباحثة وتخصص فصلين كاملين لعرض وجهات نظر كل من المثالية والمادية فى كل من المشكلات الاجتماعية ، والتغير الاجتماعى ؟ وكان من المفروض أن يعرض ذلك سريعاً فى مقدمة الدراسة ، وأن تفرد الباحثة جزءاً مفصلا عن محور تركيز دراستها وأقصد ظاهرة الرشوة وتعريفاتها ، وكيفية تناولها فى الفكر السسيولوجى المعاصر من جانب آخر .